

مدخل تحليل مخاطر المراجعة لرفع كفاءة وجودة المراجعة الخارجية
– دراسة تطبيقية بتعاونية الحبوب والبقول الجافة لولاية الوادي –

*A risk-based approach in auditing to improve the efficiency and quality
of external audit*

- An applied study in El-oued co-operation of grain and dry beans-

د. زين يونس
جامعة الشهيد حمه لخضر / الوادي
zine.younes@yahoo.fr

أ. لخزاري عبد الجليل
جامعة محمد خيضر / بسكرة
Lakhabd88@yahoo.com

Received:15/09/2016

Accepted: 20/11/2016

Published: 27/03/2017

ملخص:

تعد المخاطر وكيفية إدارتها من المواضيع ذات الأهمية بـمكان، وذلك في شتي الميادين وخاصة منها الاقتصادية، ففي مهنة المراجعة تعد هذه الأخيرة تحد يعيق المراجع الخارجي من تحقيق الأهداف المرجوة من عملية المراجعة. وعليه تهدف هذه الدراسة الى معرفة طبيعة المخاطر التي تحيط بالمراجع عند قيامه بأداء عملية المراجعة، كما تهدف هذه الدراسة الى ابراز أهمية تحليل هذه المخاطر من أجل تحسين كفاءة وجودة أداء عملية المراجعة الخارجية، ولتحقيق ذلك قمنا بمحاولة تطبيق نموذج مخاطر المراجعة في مراجعة حسابات تعاونية الحبوب والبقول الجافة لولاية الوادي، وقد توصلت الدراسة الى أن عملية تحديد وتقييم مخاطر المراجعة من الأمور المهمة للمراجع خاصة عند التخطيط لعملية المراجعة أو عند تحديد إجراءاتها. **الكلمات المفتاحية:** نموذج مخاطر المراجعة، المخاطر الملازمة، المخاطر الرقابية، مخاطر الاكتشاف، جودة المراجعة.

Abstract:

The subjects of risks and how to manage it, are the most important topic in various field especially in economics one, in the audit profession risks become a challenge that hampering external auditors to achieve the desired objectives.

This study aims to find out the nature of the risks that surround the auditor when he the perform the review process, as this study aims to highlight the importance of analyzing these risks in order to improve the efficiency and quality performance of the external audit process, and to achieve this, we attempt to apply the audit risk model in account review of " grain and dry beans cooperative of El Oued province", the study found that the process of identifying and evaluating audit risk is very important especially for the Auditor when he planning the audit or when he determining the procedures

Key Words Audit Risk Model, Inherent Risk, Control Risk, Detection Risk, Audit Quality

تمهيد:

لقد شهدت مهنة المراجعة الخارجية تطورات متسارعة خلال العقود الأخيرة، حيث تغيرت النظرة إلى المقصود بالمراجعة وأهدافها وإلى مهمة المراجع والدور الذي يقوم به، حيث أصبح ينظر إلى المراجعة على أنها عملية منهجية للحصول بطريقة موضوعية على الإثباتات المتعلقة بالتأكدات عن النشاطات والأحداث الاقتصادية، وتقويمها للتأكد من درجة التوافق بين هذه التأكدات والمعايير المحددة وإيصال النتائج إلى المستفيدين ذوي العلاقة.

وحتى يمكن القول ان المراجع يساهم بفعالية في النشاط الاقتصادي ويقدم قيمة مضافة، يجب أن يؤدي المراجع الخدمات المهنية بمستوى الجودة الذي يتوقعه جمهور المستفيدين، وذلك من خلال بذل العناية المهنية المطلوبة، غير ان عملية المراجعة تكتنفها عدة مخاطر قد تؤثر بالسلب على المراجع وعملية المراجعة خاصتا والمهنة عموما، وفي هذا السياق سعت الهيئات والمنظمات الدولية للارتقاء بالمهنة من خلال اصدار عدة معايير من بينها معايير تساهم وتحت المراجع للأخذ بعين الاعتبار مخاطر المراجعة اثناء أداء أعمال المراجعة ومحاول تدنيتهما الى المستوى المقبول.

وبغيت تحديد كيفية تنفيذ عملية المراجعة وإجراءاتها لتكوين الراي الفني المحايد حول مدى عدالة القوائم المالية للمؤسسة محل المراجعة، جاء مداخل تحليل مخاطر المراجعة لتحديد تلك المجالات التي توجد بها احتمال مرتفع لحدوث أخطاء وغش أو تلك المجالات التي تتميز بتعدد عمليات المراجعة، ومما سبق يمكن صياغة إشكالية الدراسة كالتالي:

كيف يساهم مدخل تحليل مخاطر المراجعة في رفع كفاءة وجودة أداء عملية المراجعة الخارجية؟

وللإحاطة بجميع جوانب الإشكالية ارتأينا الى تقسيم الدراسة الى:

أولاً: الجانب النظري للدراسة:

أ- جهود الهيئات المهنية والدراسات الأكاديمية في تعريف مخاطر المراجعة:

يقصد بالخطر في المراجعة أن على المراجع قبول مستوى ما من عدم التأكد عند تنفيذ المراجعة، حيث يعلم المراجع أن الخطر موجود وأن عليه أن يتعامل معه على نحو ملائم، ويصعب قياس معظم المخاطر التي يواجهها المراجعون ويتطلب ذلك توافر فكر جيد للاستجابة لها على نحو ملائم.

عرف المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) مخاطر المراجعة على أنها "الخطر الناتج عن الفشل الغير لمقصود للمراجع في تعديل رأيه بشكل ملائم عن قوائم مالية تتضمن تحريفات جوهرية"¹.

وعرف الإتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) في المعيار الدولي للمراجعة 315 مخاطر المراجعة بأنها "خطر أن يبدي المراجع رأياً غير سليم عندما تتضمن القوائم المالية خطأ جوهرياً"².

كما عرفت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين (SOCPA) هي "احتمال قيام المراجع بإصدار رأي مطلق على قوائم مالية تحتوي على غش أو أخطاء مهمة"³.

كما عرف Arens and Loebbeck مخاطر المراجعة على "انها مدى قبول المراجع لبعض مستويات من عدم التأكد عند أداء اعمال المراجعة"⁴.

كم تم تعريف مخاطر المراجعة من قبل Millchamp وهي "المخاطر نتيجة لإبداء رأي خاطئ جزئياً في القوائم المالية للمؤسسة محل المراجعة، والتي قد تتسبب في وقوع اضرار وخسائر لمكتب المراجعة"⁵.

من التعريفات السابقة نستخلص أن مخاطر المراجعة بأنها مخاطر قيام المراجع الخارجي بإبداء رأي غير مناسب في التقرير الذي يصدره حول القوائم المالية للمؤسسة محل المراجعة، في حين تحتوي تلك البيانات المالية على أخطاء جوهرية.

ب- أنواع مخاطر المراجعة الخارجية:

باستقراء أهم الإرشادات الصادرة عن المنظمات المهنية والدراسات العلمية المتعلقة بمخاطر المراجعة نجد أنها جميعاً اتفقت على أن مخاطر المراجعة تتكون من المكونات التالية:

- **المخاطر الملزمة (الضمنية، الطبيعية):**

المخاطر الملزمة تقيس تقييم المراجع لاحتمالية وجود تحريف جوهري، وذلك قبل النظر في فعالية الرقابة الداخلية⁶، وترتبط هذه المخاطر بطبيعة العمل وبيئته وطبيعة أرصدة الحسابات أو مجموعة من المعاملات، فالحساب التي تعتمد في تقديرها بدرجة كبيرة على حكمة الإدارة واجتهادها أو انها معقدة في احتسابها كالتقديرات الحسابية المعقدة، أو تلك التي تمثل أصولاً مرغوبة أو متحركة كالمجوهرات، أو تلك التي تكون على وجه الخصوص عرضة للتغير في ضوء طلب المستهلكين أو التقنية التي تؤثر على قيمتها، كل هذه الحسابات تكون مخاطرها الضمنية أكثر من غيرها⁷.

- المخاطر الرقابية:

تعرف مخاطر الرقابة بأنها تلك المخاطر من إمكان حدوث تحريف في رصيد حساب ما أو نوع ما من العمليات – والذي قد يكون هاماً في حد ذاته أو إذا أضيف إلى غيره من أخطاء في أرصدة حسابات أخرى أو أنواع أخرى من العمليات – ولا يمكن منع هذا التحريف أو اكتشافه في الوقت المناسب عن طريق إجراءات الرقابة الداخلية⁸، وتعني احتمال وجود أخطاء هامة بسبب عجز نظام الرقابة الداخلية عن منعها أو اكتشافها وقت حدوثها⁹، إذا فهي مقياس يعكس تقدير المراجع لمدى كفاءة وفعالية نظام الرقابة في منع حدوث كشف الأخطاء عند وقوعها.

- مخاطر الاكتشاف:

وهي مقياس مدى قبول المراجع الخارجي وجود خطأ مادي بالقوائم المالية وذلك بعد إتمام عملية المراجعة وإبداء الرأي الموضوعي حول القوائم المالية، وعلى العموم فإن إدارة المؤسسة هي التي تتحمل مسؤولية المخاطر الملزمة ومخاطر نظم الرقابة الداخلية، لأنها هي التي صممت النظام المحاسبي كما قامت بإعداد نظم الرقابة الداخلية ومراعاة تطبيقه، أما المراجع الخارجي فهو المسؤول عن مخاطر الاكتشاف، حيث يمكنه أن يقوم بإجراءات مراجعة إضافية أو توسيع حجم العينة الإحصائية للحصول على أدلة إثبات كافية وملائمة وللوصول إلى مستوى مقبول للمخاطر في الكشف عن الأخطاء وذلك يقلل من مخاطر المراجعة إلى مستوى مقبول ومنخفض¹⁰.

ج- مدخل تحليل مخاطر المراجعة واستخداماته (نموذج مخاطر المراجعة)

ج-1- أهمية تحليل وتقدير مخاطر المراجعة:

وتظهر أهمية تحليل وتقدير مراجع الحسابات لخطر المراجعة عند تخطيط عملية المراجعة أو تنفيذها أو إعداد التقرير وإبداء الرأي في القوائم المالية والذي يكون في الحالات الآتية¹¹:

- رفض المراجع القوائم المالية التي لا تحتوي على تحريفات جوهرية رفض غير صحيح أو قبولها رغم احتوائها على تحريفات جوهرية قبول خاطئ.
- مقدرة المراجع على اكتشاف الأخطاء ذات التأثير الجوهري في صدق وسلامة القوائم المالية تعبر عن جودة المراجعة.

- إتخاذ المراجع لقرارات مرتبطة بعملية المراجعة التي تتمثل في حكم ه على سلامة نظام الرقابة الداخلية، تحديد مدى وحجم الإختبارات الجوهرية، تحديد مدى وحجم إجراءات الفحص التحليلي، إعادة تصنيف الحسابات حسب قابليتها لتوليد نوع معين من الخطر.

- تعديل المراجع خطة المراجعة وإجراءات المراجعة المخطط. وعليه كلما تراكمت سنوات الخبرة لدى المراجع يكون تقديره للخطر بصورة سليمة.

ج-2- نموذج مخاطر المراجعة

يعتبر المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين من أكثر المنظمات المهنية الي أولت موضوع تقدير مخاطر المراجعة اهتماما متزايدا، حيث أصدر المجمع إيضاحين هما:

- إيضاح معايير المراجعة رقم 39 لعام 1981:

يتم تقدير المخاطر النهائية للمراجعة وفقا لهذا النموذج من خلال المعادلة التالية:

المخاطر النهائية للمراجعة = مخاطر الرقابة × مخاطر الاكتشاف المتعلقة بالمراجعة التحليلية × مخاطر الاكتشاف المتعلقة بالمراجعة التفصيلية. ويقوم هذا النموذج على الافتراضات التالية¹²:

- أن الخطر الحتمي (الملازم) = واحد صحيح وذلك لصعوبة وتكلفة تقديره.
- أن المخاطر غير مرتبطة بالمعينة الإحصائية تكون ضئيلة جدا يمكن تجاهلها.
- أن مكونات المخاطرة النهائية تكون مستقلة عن بعضها البعض.

- إيضاح المراجعة رقم 47 لسنة 1983.

أهتم هذا النموذج بمخاطر المراجعة والاهمية النسبية، حيث تضمن المخاطر الحتمية (الملازمة) في نموذج تقدير المخاطرة النهائية، ويأخذ النموذج الصيغة التالية:

خطر المراجعة = الخطر الملازم × خطر الرقابة × خطر الاكتشاف

وجاء في المعيار أنه لاحتساب خطر الاكتشاف يتعين على المراجع أن يختار أولا المستوى المقبول لخطر المراجعة، ثم على المراجع أن يقيم الملازم، وبعد ذلك عليه تقييم خطر الرقابة ثم احتساب خطر الاكتشاف بحل المعادلة التالية:

مخاطر الاكتشاف = خطر المراجعة ÷ (المخاطر الملازمة × المخاطر الرقابية)

ومن المعادلة التالية نستنتج أن المراجع لا يستطيع التحكم في الخطر الملازم وخطر الرقابة، ولكنه يستطيع التحكم في خطر تخفيض خطر الاكتشاف من خلال اختيار إجراءات المراجعة الملازمة.

ويعتبر الإلمام الكامل بنموذج خطر المراجعة أمرا أساسيا لتخطيط المراجعة على نحو فعال والتأكد من كفاءة خطة المراجعة وفهم العلاقة بين المخاطر المتنوعة والأدلة المطلوب تجميعها¹³.

ج-3- أهمية مدخل تحليل مخاطر المراجعة لرفع كفاءة وجودة أداء عملية المراجعة:

يتضح مما سبق أنه إذا تم تخطيط عملية المراجعة مع أخذ عناصر الخطر في الاعتبار عند القيام بكل إجراء من الإجراءات التي تتطلبها، ومحاولة استخدام الاجراء الذي يتناسب مع طبيعة العنصر أو المهمة المعنية، ومستوى الخطر الذي يتعرض له، فان يدعم رأي مراجع الحسابات في القوائم المالية ويؤدي الى تحقيق الكفاءة والفعالية لعملية المراجعة، وترتب عليه اكتشاف وتدنية المخاطر الى الحد الأدنى الذي يمكن قبوله.

ولا شك أن القيام بعملية المراجعة على هذا النحو من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الكفاءة المهنية للمراجع، ويؤدي إلى الارتقاء بجودة المراجعة نفسها من خلال زايده جودة الرأي الذي يبديه المراجع في القوائم المالية موضوع الفحص¹⁴.

ثانياً: الجانب التطبيقي:

سيتم في الجانب التطبيقي للدراسة محاولة تطبيق مدخل تحليل مخاطر المراجعة من خلال استخدام نموذج مخاطر المراجعة الصادر عن المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين في المؤسسة محل الدراسة، ومن أجل ذلك تم بناء وتطوير القوائم الاستقصائية بالاعتماد على الأدبيات والدراسات السابقة المشابهة واستشارة ذوي الخبرة والاختصاص.

أ- الإجراءات الأولية لتقدير مخاطر المراجعة في المؤسسة محل المراجعة:

يلزم لإستخدام نموذج مخاطر المراجعة أن يقوم المراجع أولاً بتقدير المستوى المقبول لمخاطر المراجعة الكلية، ثم تقدير المخاطر الملازمة من خلال دراسة طبيعة نشاط العميل، وخصوصيات الصناعة، ومدى تعقد عملية المراجعة وطبيعة الحسابات، وكذلك تقدير المخاطر الرقابية من خلال دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية والمحصلة النهائية لهذه التقديرات بوصفها متغيرات مستقلة هو تقدير مخاطر الاكتشاف، وهي المتغير التابع في النموذج، ومن ثم إعادة صياغة النموذج، ويتم ذلك كالآتي:

أ-1- تقدير المخاطر الملازمة:

يتم تقدير درجة المخاطر الملازمة عن طريق تصميم جدول يبين مستوى الالتزام بالضوابط المحددة لكل حساب، والتعبير عن هذه المخاطر في شكل نوعي أو كمي، إلا أن القياس الكمي يدعم فهم عناصر المخاطر ويوفر مدخلا متسقا لتحليلها، وذلك من خلال إعطاء نسب تتراوح بين (25%-100%) ولغرض الدراسة تم اختيار النسب التالية: (25، 50، 75، 100)* حسب الالتزام بالضوابط المحددة، ويتم ذلك كالتالي:

أولاً: تقدير درجة الالتزام = (مستوى الالتزام × عدد مرات الالتزام) ÷ إجمالي مستويات الالتزام

ثانياً: نسبة المخاطر الملازمة = 100% - درجة الالتزام

أ-2- تقدير المخاطر الرقابية:

بعد التوصل الى فهم نظام الرقابة الداخلية، وفحص تدفق المستندات واعمال النظام المحاسبي، تم وضع تقدير أولي وذلك بأخذ بعين الاعتبار اتجاه الإدارة فيما يخص أهمية الرقابة، وقد تم تحديد المخاطر الرقابية عن طريق اعتماد التقدير من (10-1) * لقياس مدى الالتزام بالضوابط الرقابية لكل حساب.

ويتم تحديد نسبة مخاطر الرقابة من خلال المعادلة التالية:

نسبة مخاطر الرقابة = (مجموع مستويات الخطر الفعلي ÷ مجموع المستويات القياسية) × 100%

أ-3- تحديد مخاطر الاكتشاف:

هناك نسبة محددة للمخاطر الكلية التي لا تتجاوز 5% * حددتها مكاتب المراجعة العالمية من خبرتها ومن البحوث التي تم عملها حيث أن هذه النسبة تعد معقولة، ويتم تحديد مخاطر الاكتشاف بعد تطبيق المعادلة:

مخاطر الاكتشاف = (مخاطر المراجعة الكلية) ÷ (المخاطر الملازمة × المخاطر الرقابية)

ان تحديد مخاطر الاكتشاف يساعد المراجع في تحديد نسبة المراجعة التفصيلية التي يجب ان يقوم بها، والتي يمكن الوصول ليها من خلال المعادلة التالية:

نسبة المراجعة التفصيلية = 100% - مخاطر الاكتشاف

ب- تقدير مخاطر المراجعة للمؤسسة محل المراجعة وحساب نسبة المراجعة لكل حساب ولتحديد الأدلة التي يجب جمعها في كل حساب لتدعيم رأي المراجع حول صحة الحساب المعني، ونظرا لكبر حجم المؤسسة وتوسع نشاطها وتعدد حساباتها، سيتم التركيز على تقدير المخاطر لبعض الحسابات ذات الأثر الهام في نشاط المؤسسة – وتعتبر الحسابات الاتية ذات أهمية ليس فقط للمؤسسة محل المراجعة انما يمكن اعتبارها أيضا مهمة لباقي المؤسسات- وهي:

ب-1- حسابات التثبيات:

تقدير المخاطر الملازمة للتثبيات

الجدول رقم (2): تقدير الملازمة للتثبيات

	مستوى الالتزام				الضوابط	
	25	50	75	100		
1			×		الاختيار الجيد للموردين (نوعية التثبيات)	
2		×			برامج الصيانة والتصليح	
3	×				قابلية التثبيات للاستعمال (التقادم والتطور التقني)	
4		×			سعر التثبيات مقارنة مع السائد	
5				×	حالات التلف والاستعمال الغير الجيد في السنوات السابقة	
6				×	تفاعل الإدارة العليا بشأن نقاط الخلل وحالات التلاعب والسرقة ومراقبة التثبيات	
	1	2	1	2	الإجمالي	

وباستخدام المعادلة لاحتساب نسبة المخاطر الملازمة نجد:

$$\text{درجة الالتزام} = (1 \times 25\%) + (2 \times 50\%) + (1 \times 75\%) + (2 \times 100\%) = 6 / 4 = 66.6\%$$

$$\text{نسبة مخاطر الملازمة} = 100\% - 66.6\% = 33.4\%$$

- تقدير المخاطر الرقابية للتثبيات

الجدول رقم (2): تقدير المخاطر الرقابية للتثبيات

	الضوابط	أعلى مستوى قياسي للخطر	مستوى الخطر الفعلي
1	هل تقوم المؤسسة بمسك سجلات تفصيلية بالموجودات الثابتة؟	10	4
2	تستخدم المؤسسة نظام لترميز موجوداتها؟	10	2
3	هل أن الأراضي والعقارات مسجلة باسم المؤسسة في دوائر التسجيل العقاري؟	10	2
4	أجراء المطابقة بين السجلات والأستاذ العام دوريا؟	10	5
5	هل تجري اعادة تقييم دورية لها للوصول الى القيم الواجب التأمين عليها؟	10	9
6	هل هناك سياسة ثابتة تسيّر عليها المؤسسة فيما يتعلق بالإهلاكات؟	10	3
7	هل يتم التمييز بين الاضافات من ناحية والاصلاحات والترميمات من ناحية أخرى؟	10	9
8	هل هناك وجود رقابة داخلية فعالة على المعدات الصغيرة والآلات؟	10	6
9	هل يتم شطب بعض التثبيتات او تحويلها للعوادم او الخردة من قبل شخص مختص؟	10	6
10	هل تتخذ المؤسسة الإجراءات المناسبة لحماية موجوداتها من أخطار الحريق والتلف وسوء الاستعمال؟	10	2
	مجموع النقاط	100	48

وباستخدام المعادلة لاحتساب نسبة المخاطر الرقابية نجد:

$$\text{نسبة مخاطر الرقابية} = 100\% \times (100 \div 48) = 48\%$$

- تحديد المخاطر الاكتشاف ونسبة المراجعة التفصيلية لحسابات التثبيات

مخاطر الاكتشاف = $0.05 = (0.48 \times 0.334) \div 0.312$
ومنه نسبة المراجعة التفصيلية لحسابات التثبيات = $100\% - 31.2\% = 68.8\%$.
ب-2- حسابات المخزونات:
- تقدير المخاطر الملازمة للمخزونات

الجدول رقم (3): تقدير المخاطر الملازمة للمخزونات

مستوى الالتزام				الضوابط	
25	50	75	100		
	×			كفاءة وفعالية قسم المخازن في ادارة التخزين	1
	×			مدى كفاءة الإدارة والعاملين في المخازن	2
		×		وجود جرد مستمر على المخزون	3
		×		كفاءة عمليات التخزين	4
×				وجود تغييرات في السياسات المحاسبية	5
	×			قابلية المخزون للسرقة او الاختلاس أو التلف	6
	×			حالات الاختلاس والسرقة الحاصلة في السنوات السابقة	7
×				تفاعل الإدارة العليا بشأن نقاط الخلل وحالات التلاعب والسرقة ومراقبة الخزين	8
2	4	2	0	الإجمالي	

وباستخدام المعادلة لاحتساب نسبة المخاطر الملازمة نجد:
درجة الالتزام = $0 + 2 + 4 + 2 \div (2 \times 25\%) + (4 \times 50\%) + (2 \times 75\%) + (0 \times 100\%) = 8/4 = 50\%$

نسبة مخاطر الملازمة = $100\% - 50\% = 50\%$
- تقدير المخاطر الرقابية للمخزونات

الجدول رقم (4): تقدير المخاطر الرقابية للمخزونات

مستوى الخطر الفعلي	أعلى مستوى قياسي للخطر	الضوابط	
9	10	هل أمناء المخازن مستقلون تماما عن قسم المشتريات وقسم المبيعات؟	1
4	10	هل هناك جرد مستمر، بالكميات والقيم، ومستعمل يخص العناصر الأساسية للمخزونات؟	2
8	10	هل يقوم بالجود الفعلي موظفون مستقلون عن أمناء المخازن وماسكو السجلات	3
8	10	هل تمسك السجلات التفصيلية للمخزون من طرف أشخاص غير الذين يسهرون على حمايتها؟	4
5	10	هل يتم استعمال مستندات متسلسلة الأرقام الخاصة بالمخزون وهل يستعمل في ذلك الإعلام الآلي لتسهيل عملية المراجعة والتعرف على مستوى المخزون	5
7	10	بسرعة؟	6
6	10	هل يتم فحص سجلات الجرد المستمر دوريا بهدف استخراج أنواع المخزون ذات معدل دوران ضعيف؟	7
5	10	هل المخزونات محمية ضد السرقة بوضعها في أماكن آمنة، تتماشى ونوع المخزون؟	8
7	10	هل يخضع قرار البضائع التي أصبحت غير صالحة وفاسدة إلى موافقة مسؤول؟	9
10	10	هل مخزونات المؤسسة الموجودة خارجها تخضع إلى العد المادي في نهاية السنة أو يصادق على وجودها من طرف الغير الموجودة لديه خلال السنة وفي نهايتها؟	10
69	100	هل يتم التأمين على محتويات المخازن ضد السرقة والحريق؟	
		مجموع النقاط	

وباستخدام المعادلة لاحتساب نسبة المخاطر الرقابية نجد:

- نسبة مخاطر الرقابية = $100\% \times (100 \div 66) = 69\%$
- تحديد مخاطر الاكتشاف ونسبة المراجعة التفصيلية لحسابات المخزونات
- مخاطر الاكتشاف = $0.05 \div (0.69 \times 0.5) = 0.145$
- ومنه نسبة المراجعة التفصيلية لحسابات التثبيات = $100\% - 14.5\% = 85.5\%$.
- ب-3- حسابات النقدية:

- تقدير المخاطر الملازمة لحسابات النقدية

الجدول رقم (5): تقدير المخاطر الملازمة لحسابات النقدية

	مستوى الالتزام				الضوابط	
	25	50	75	100		
1				×	تسلم النقد من قبل موظف غير أمين الصندوق	
2		×			الصراف من مبالغ المقبوضات النقدية.	
3		×			إجراء المقاربات البنكية شهريا	
4				×	التحكم في دفاتر وصولات القبض ودفاتر الشيكات	
5			×		نزاهة الإدارة.	
6			×		كفاءة الإدارة وموظفيها	
7		×			مدى تجاوب الإدارة لإتخاذ الوسائل العلاجية إزاء حالات التلاعب والتزوير	
					المكتشف ومعالجة جوانب الضعف في نظامها.	
	0	3	2	2	الإجمالي	

وباستخدام المعادلة لاحتساب نسبة المخاطر الملازمة نجد:

$$\text{درجة الالتزام} = (0 \times 25\%) + (3 \times 50\%) + (2 \times 75\%) + (2 \times 100\%) = 7$$

$$7/5 = 71\%$$

نسبة مخاطر الملازمة = $100\% - 71\% = 29\%$

- تقدير المخاطر الرقابية لحسابات النقدية

الجدول رقم (6): تقدير المخاطر الرقابية لحسابات النقدية

الضوابط	أعلى مستوى قياسي للخطر	مستوى الخطر الفعلي
1 ها أمين الصندوق أو المشرف عن استلام النقدية مستقل عن يمسك السجلات واعداد الشيكات؟	10	9
2 هل يقوم ماسك دفتر اليومية العامة بجمع المبالغ المقيدة بالدفتر في نهاية اليوم؟	10	4
3 هل يجري جرد دوري ومفاجئ للنقدية بالخزينة؟	10	8
4 هل يتم إجراء مطابقة دورية بين سجل امين الصندوق والأستاذ العام؟	10	8
5 هل يتم التوقيع عل الشيك من أكثر من موظف؟	10	5
6 هل يتم تدقيق الشيكات قبل قبضها والتأكد من استيفائها للشروط الواجب توافرها فيها؟	10	7
7 هل تحفظ دفاتر الشكات الغير مستعملة في أماكن آمنة وتحت مسؤولية شخص ليس له حق الإمضاء؟	10	6
8 هل يتم إيداع المقبوضات النقدية والشيكات الواردة بالبنك يوميا أو عندما تصل الحد الأقصى المسموح به؟	10	5
9 هل يحظر توقيع الشيكات على بياض؟	10	7
10 استلام كشوف حسابات البنك شهريا ومطابقتها؟	10	10
مجموع النقاط	100	69

وباستخدام المعادلة لاحتساب نسبة المخاطر الرقابية نجد:

$$\text{نسبة مخاطر الرقابية} = 100\% \times (100 \div 56) = 56\%$$

- تحديد المخاطر الاكتشاف ونسبة المراجعة التفصيلية لحسابات النقدية

$$\text{مخاطر الاكتشاف} = 0.05 \div (0.56 \times 0.29) = 0.30$$

ومنه نسبة المراجعة التفصيلية لحسابات التثبيات = 100% - 30% = 70%.

ب-4- دورة المبيعات:

- تقدير المخاطر الملازمة لدورة المبيعات

الجدول رقم (7): تقدير المخاطر الملازمة لدورة المبيعات

مستوى الالتزام				الضوابط	
25	50	75	100		
×	×	×	×	1 طبيعة نشاط المؤسسة وعدد أنواع الإيرادات	
				2 التسجيل في السجلات بعد تحقق الإيراد مباشرة.	
				3 طبيعة المبيعات تصاحبها مردودات	
				4 مراعات المؤسسة للتفرقة بين الإيرادات الرأسمالية وإيراد الأنشطة العادية.	
				5 كفاءة الإدارة وموظفيها	
				6 حالات التلاعب والتزوير المكتشف ومعالجة جوانب الضعف في نظمها	
1	3	1	1	الإجمالي	

وباستخدام المعادلة لاحتساب نسبة المخاطر الملازمة نجد:

$$\text{درجة الالتزام} = 6/3.5 = 2+2+3+0 / (0 \times 25\%) + (3 \times 50\%) + (1 \times 75\%) + (1 \times 100\%) = 58\%$$

نسبة مخاطر الملازمة = 100% - 58% = 42%

- تقدير المخاطر الرقابية لدورة المبيعات

الجدول رقم (8): تقدير المخاطر الرقابية لدورة المبيعات

مستوى الخطر الفعلي		أعلى مستوى قياسي للخطر	الضوابط	
3	5			
3	5	10	1 هل هناك إدارة أو قسم مستقل خاص بالمبيعات؟	
5	5	10	2 هل يوجد فصل بين الوظائف التالية: أعداد فواتير المبيعات والتحصيل ومسك حسابات العملاء؟	
5	5	10	3 هل هناك سياسة معتمدة من مجلس إدارة المؤسسة تتعلق بتحديد الأسعار الحصص وشروط البيع الآجل؟	
9	5	10	4 هل تمسك المؤسسة يومية مستقلة للمبيعات الآجلة؟	
2	5	10	5 هل تفحص طلبات الزبائن ويوافق عليها (بتأشيرات) قبل إرسال البضائع؟	
2	5	10	6 هل أن الخصومات تمنح بموافقة جهة مخولة؟	
2	5	10	7 هل موافقة شخص مسؤول ضرورية في حالتي إلغاء حقوق معدومة ومنح خصم بعد انقضاء التاريخ المحدد لذلك أو في حالة كون المبلغ أكبر من الشروط العادية؟	
6	5	10	8 هل تعتمد مردودات المبيعات من مدير قسم المبيعات قبل استلام البضاعة المردة وتقييمها بحساب العملاء؟	
7	5	10	9 هل هناك رقابة على مصروفات النقل والشحن للعملاء؟	
6	5	10	10 هل شكوى ضرر، نقص، وبضائع غير موافقة للشروط وتسجل وتراقب إثر وصولها من جميع النواحي؟	
47		100	مجموع النقاط	

وباستخدام المعادلة لاحتساب نسبة المخاطر الرقابية نجد:

$$\text{نسبة مخاطر الرقابية} = 100\% \times (100 \div 53) = 53\%$$

- تحديد المخاطر الاكتشاف ونسبة المراجعة التفصيلية لدورة المبيعات

$$\text{مخاطر الاكتشاف} = 0.05 \div (0.47 \times 0.42) = 0.25$$

ومنه نسبة المراجعة التفصيلية لحسابات التثبيات = 100% - 30% = 75%.

ب-5- دورة المشتريات

- تقدير المخاطر الملازمة لدورة المشتريات

الجدول رقم (9): تقدير المخاطر الملازمة لدورة المشتريات

	الضوابط	مستوى الالتزام			
		25	50	75	100
1	طبيعة نشاط المؤسسة			×	
2	نتائج المراجعة للسنوات السابقة			×	
3	المعاملات المالية غير الروتينية.		×		
4	الأطراف المرتبطة بعمليات الشراء من العاملين أو أعضاء الإدارة		×		×
5	امكانية وقوع اختلاسات		×		
6	نزاهة الإدارة	×			
7	الضغوط غير الاعتيادية على الإدارة	×			
	الإجمالي	2	2	2	1

وباستخدام المعادلة لاحتساب نسبة المخاطر الملازمة نجد:

$$\text{درجة الالتزام} = 1+2+2+2 / (2 \times 25\%) + (2 \times 50\%) + (2 \times 75\%) + (1 \times 100\%) = 57\%$$

نسبة مخاطر الملازمة = $100\% - 57\% = 43\%$

- تقدير المخاطر الرقابية لدورة المشتريات:

الجدول رقم (10): تقدير المخاطر الرقابية لدورة المشتريات

	الضوابط	أعلى مستوى قياسي للخطر	مستوى الخطر الفعلي
1	هل هناك مصلحة مشتريات تتولى تلبية طلبات الشراء لمختلف مصالح المؤسسة؟	10	6
2	هل تخضع عملية الشراء التي تتعدى مبلغها حدا معيناً إلى مناقصات ومقارنة عروض مختلف الموردين لاختيار أحسنهم؟	10	2
3	هل عمال مصلحة الاستلام مستقلون عن عمال مصلحة الشراء وعن الأشخاص الذين يتخذون قرارات الشراء؟	10	2
4	هل تستعمل مصلحة الشراء طلبات مرقمة مسبقاً ومتسلسلة عن كل عملية شراء؟	10	3
5	هل تسلم الفواتير بمجرد وصولها إلى مصلحة الرسائل مباشرة إلى الأشخاص المكلفين بدفعها، أو هناك رقابة عليها عند وصولها؟	10	8
6	هل تراقب مردودات المشتريات بحيث تجعل حسابات الموردين المعنيين مدينة بها؟	10	5
7	هل يعد ويراقب ميزان مراجعة الموردين، ويقارن بإجمالي الموردين شهرياً على الأقل؟	10	7
8	هل تتخذ الإجراءات القانونية في الوقت المناسب عن الأضرار التي تنشأ عن التوريد غير السليم والمرفوض أو التالف؟	10	4
		80	37

وباستخدام المعادلة لاحتساب نسبة المخاطر الرقابية نجد:

$$\text{نسبة مخاطر الرقابية} = 100\% \times (80 \div 37) = 0.46\%$$

- تحديد المخاطر الاكتشاف ونسبة المراجعة التفصيلية لدورة المشتريات

$$\text{مخاطر الاكتشاف} = 0.05 \div (0.46 \times 0.43) = 0.25$$

ومنه نسبة المراجعة التفصيلية لدورة المشتريات = $100\% - 25\% = 75\%$

ج- نتائج تطبيق النموذج في المؤسسة محل المراجعة:

وبالاعتماد على نتائج تقدير المخاطر السابقة، وحتى يبدي المراجع رأي نظيفاً حول القوائم المالية يحتاج نسبة

من المراجعة التفصيلية حسب الأهمية النسبية لكل حساب:

- 85.5% بالنسبة لحسابات المخزونات وهذا ما يدل على أهمية هذا الأخير في حسابات المؤسسة.

- 75 % بالنسبة لدورة المبيعات.
- 75 % بالنسبة لدورة المشتريات.
- 70% بالنسبة لحسابات النقدية.
- 68.8 % بالنسبة لحسابات التثبيات.

الخلاصة:

إن من أهم ما يمكن أن نستخلصه من نتائج في هذه الدراسة، ما يلي:

- إن تحليل وتقويم المخاطر بواسطة المراجع يؤثر في تحديد مسار عملية المراجعة.
- إن عملية تحديد وتقييم مخاطر المراجعة من الأمور المهمة للمراجع، خاصة عند التخطيط لعملية المراجعة أو عند تحديد إجراءات المراجعة لما لهذه المخاطر من دور جوهري في عملية ارتكاب الأخطاء والاحتيال.
- إن التقدير الصائب للمخاطر الملازمة والمخاطر الرقابية يؤدي الى تقدير صحيح لمخاطر الاكتشاف ومن ثم تحقيق الكفاءة والفاعلية في أداء عملية المراجعة.
- إن التقييم الكمي لمخاطر المراجعة يوفر أساسا موضوعيا لإبداء الرأي الفني حول عدالة وسلامة القوائم المالية.

التوصيات والاقتراحات:

- زيادة الادراك بالمخاطر المحيطة بمهنة المراجعة بصفقتها تحدي حقيقي يعيق الارتقاء بالمهنة.
- إقامة الدورات والمؤتمرات التي يطرح فيها الحلول المقترحة لهذه المشكلة من قبل أعضاء المهنة والمهتمين بها والمستفيدين منها.
- زيادة الاهتمام بالمداخل الحديثة في المراجعة، ومتابعة كل ما يقدم محليا وعالميا من أبحاث ودراسات تدور حول موضوع مخاطر المراجعة.
- يجب على الهيئات المشرفة على مهنة المراجعة في الجزائر عقد دورات وندوات حول أهمية تطبيق أسلوب المراجعة المؤسس على المخاطر لما لذلك من أهمية على تحسين أداء المراجعة الخارجية وتطويرها.
- تطوير معايير مراجعة وفقا لمتطلبات البيئة المحلية له دور بارز ومهم في زيادة مستوى مهنة المراجعة في الجزائر.

المراجع والإحالات:

¹ Aicpa, Statement on Auditing Standards No47, **Audit Risk and Materiality in Conducting an Audit**, USA, 2006, p:01.

² حسين يوسف القاضي وآخرون، أصول المراجعة، الجزء الأول، بدون دار نشر، 2014، ص: 271.

³ الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، معيار مخاطر المراجعة والأهمية النسبية، ص: 721.

⁴ Alvin A. Arens, James K. Loebbecke, **Auditing An Integrated Approach**, 8th edition, Person prentice hall International Inc, USA, 2000, p:354

⁵ A.H. Millichamp, **Auditing**, 8th edition, Thomson learning, 2002, p:220 متاح على موقع https://books.google.dz/books?id=K1E681Cy51AC&pg=PR3&lpg=PR3&dq=Millichamp,+Auditing&source=bl&ots=35qn1Q-rr3&sig=wR4evsH_sHBRZWcnu2t25is4TEg&hl=en&sa=X&redir_esc=y#v=onepage&q=Millichamp%2C%20Auditin g&f=false

⁶ Alvin A.Arens. & others, **Auditing and Assurances Services**, Pearson prentice hall, 15th edition, USA, 2014, p:259.

⁷ خالد أمين عبد الله، تدقيق الحسابات، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر، 2014، ص: 166.

⁸ صالح ميلود خلط، دراسة تحليلية لمخاطر المراجعة وإستراتيجية المراجع لمواجهة، المجلة الجامعة، جامعة الزاوية، ليبيا، العدد 14، 2012، ص: 242.

⁹ محمد الفيومي وآخرون، المراجعة علما وعملا، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2015، ص: 149.

¹⁰ يوسف محمود جريوع، سالم أحمد صباح، مدى تأثير الأهمية النسبية ومخاطر المراجعة على تخطيط وجودة عملية المراجعة، مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات - العدد 8، الجزء الأول، 2015، ص: 86.

¹¹ أنس القاسم فضل الله محمد، كفاءة الرقابة الداخلية وأثرها في مخاطر المراجعة الخارجية، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2015، ص: 57.

¹² جيهان عبد المعز الجمال، المراجعة وحوكمة الشركات، دار الكتاب الجامعي للنشر والتوزيع، ط1، الامارات العربية المتحدة، 2014، ص: 280-281.

¹³ خالد عبد العزيز حافظ صالح، مسئولية المراجع الخارجي في الحد من مخاطر المراجعة، مجلة الدراسات العليا، جامعة النيلين، ليبيا، العدد 15، مجلد 4، 2016، ص: 6.

¹⁴ أحمد محمد نور وآخرون، دراسات متقدمة في مراجعة الحسابات، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص: 103.

* تم اختيار هذه النسب من دليل المراجعة وفق منهج المراجعة وفق أسلوب المخاطر الصادر عن ديوان الرقابة المالية الاتحادي لجمهورية العراق.

* هذا المجال افتراضي فقط انما يمكن المراجع تحديد ذلك حسب الأهمية النسبية لضوابط الرقابة للمؤسسة محل المراجعة.

* عندما يقلل المراجع خطر المراجعة (5%) إذا هذه مخاطر القبول، وهذا يعني أن درجة الثقة في رأي المراجع هي (95%)